



نتائج الاجتماع الثاني المنعقد ما بين الدورات

الجمعة، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦

أولاً - كلمة المديرية العامة، وجلسة الأسئلة والأجوبة التي تلتها:

بعد أن أدلى السفير ميخائيل ووريس، رئيس المجلس التنفيذي، بكلمة استهلاكية موجزة، قدمت المديرية العامة، السيدة إيرينا بوكوفا، من باب الحرص على الكفاءة، ملاحظات تمهيدية عن الموضوعات الثلاثة التي كان من المقرر بحثها في اليوم ذاته. ويمكن الاطلاع على نص كلمتها على العنوان التالي على الإنترنت:
<http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002440/244053m.pdf>

وعلى ضوء الأسئلة التي قدمتها المجموعات الإقليمية (انظر الملحق)، دارت بعدئذ جلسة أسئلة وأجوبة استطاع المشاركون الحصول خلالها على إيضاحات إضافية من المديرية العامة وأعضاء فريقها من كبار الموظفين الإداريين.

وقُدمت بعد ذلك للمشاركين عروض عن ثلاثة بنود ستُدرس في الدورة التاسعة والتسعين بعد المائة، وهي:

- الحوار المنظم بشأن التمويل
- قابلية شبكة المكاتب الميدانية لليونسكو للاستمرار
- التقرير الاستراتيجي عن النتائج

ثانياً - العرض الذي قدمته الأمانة عن الحوار المنظم بشأن التمويل:

١ - مقدمة ممثل المديرية العامة

عرض نائب مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي هذا البند موضحاً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أول من أشار إلى مفهوم "الحوار المنظم بشأن التمويل" وذلك في قرارها بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات، الذي طلبت فيه من "المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة أن تقوم، حسب الاقتضاء، بإجراء حوارات منظمة خلال عام ٢٠١٤ بشأن كيفية تمويل النتائج التي يتم الاتفاق عليها في مجال التنمية في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة للكيانات التابعة لكل منها".



ودكر نائب مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي بأن المجلس التنفيذي لليونسكو طلب في دورته السابعة والتسعين بعد المائة من اليونسكو أن تقدم إليه في دورته التاسعة والتسعين بعد المائة اقتراحات عن طرائق وآجال إجراء حوار منظم بشأن التمويل. وأشار إلى أن عدداً من منظمات الأمم المتحدة قد اتخذت بالفعل ترتيبات لإجراء حوار منظم بشأن التمويل، بيد أن من الواضح أنه لا يوجد في هذا الصدد أسلوب واحد ملائم للجميع. ومع ذلك وبعد أن اضطلعت اليونسكو بتحليل تجارب وكالات متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة، فإنها ترى أن من الجوهرى أن يكون هناك إطار متكامل للميزانية (يشمل الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية في آن معاً) من أجل تيسير ورفد الحوارات المقترحة بشأن التمويل. ويقوم الاقتراح المقدم إلى الدورة التاسعة والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي على نهج تدريجي في إجراء الحوارات المنظمة بشأن التمويل فيما يخص اليونسكو.

وقدم نائب مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي كلاً من الدكتور سوسان باسيري، مديرة التخطيط وتنسيق الموارد ورصد الأداء في منظمة الصحة العالمية، والدكتور غودنز سيلبرشميدت المدير بالإناابة للتعبة المنسقة للموارد في منظمة الصحة العالمية، ودعاهما إلى تقديم عرض عن تجربة منظمة الصحة العالمية في مجال الحوار المنظم بشأن التمويل، بوصفها إحدى المنظمات الرائدة في العمل بهذا النهج.

العرض الذي قدمته منظمة الصحة العالمية

استهل عرض منظمة الصحة العالمية بتقديم لمحة عن تاريخ التمويل فيها، الذي كان يقوم في الماضي، شأنه شأن التمويل في جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، على ميزانية تتكون من اشتراكات مقررة تمثل نسبة ٢١٪ من مجمل الموارد المتاحة لتغطية ميزانية المنظمة. وكانت مسؤولية جمعية الصحة العالمية تنحصر في حدود هذه النسبة من الميزانية في حين أن معظم التمويل كان يقدم عن طريق مساهمات طوعية. وأفضت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ إلى الشروع في عملية إصلاح كبرى في منظمة الصحة العالمية لم تقتصر على الجوانب المالية وإنما شملت أيضاً قضايا المساءلة على صعيد البرنامج والحوكمة والإدارة. وكان موضع التركيز الرئيسي يتمثل في استعادة ثقة الأطراف المعنية بعمل المنظمة من أجل الانتقال من وضع كانت تكتفي فيه المنظمة بتنفيذ برامج تمولها الجهات المقدمة للاشتراكات إلى وضع يوافق فيه شركاء المنظمة على المشاركة في تحمّل مسؤولية التمويل وفي تحقيق النتائج المنشودة.

وقد اختتمت منظمة الصحة العالمية، حتى الآن، دورتها الثانية من الحوارات المنظمة بشأن التمويل. فقد شرعت في إجراء هذا النوع من الحوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وحظي ذلك باستقبال جيد لأنه كان يستند إلى أربعة مبادئ إرشادية هي الاتساق والمرونة، وقابلية التنبؤ، والشفافية، والحد من جوانب الضعف. واعتمدت جمعية الصحة العالمية، لأول مرة، كامل ميزانية برنامج الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (أي الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية).

وكانت نتائج الحوار الثاني بشأن التمويل إيجابية على صعيدي التقدم في العملية والدروس المستفادة منها. وأشار إلى أن آفاق التمويل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ هي آفاق مشجعة، بينما تدعو آفاق الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى القلق. وتجدد

الإشارة إلى أن عمليات الحوار المنظم هذه ليست مؤتمرات يجري فيها الارتباط بتعهدات، وإنما هي مناسبات لإجراء مناقشات استراتيجية تدور في إطار خمس جلسات تتعلق بالتمويل، وأهداف التنمية المستدامة، والمساءلة، والتعبئة المنسقة للموارد، والإصلاح العاجل. وقد رحّبت الجهات صاحبة الاشتراكات الرئيسية بالتزام منظمة الصحة العالمية بالانضمام إلى المبادرة الدولية لشفافية المعونة، وتمثل المساءلة والإصلاح العاجل مجالين قطعت فيهما منظمة الصحة العالمية شوطاً جيداً إلا أنّها ما زال يتعين أن تواصل العمل فيهما. وفيما يتعلق بدخول منظمة الصحة العالمية، فإنها انتقلت من اعتماد ميزانية تطلعية إلى اعتماد ميزانية واقعية تستند في بنيتها إلى إمكانية التنبؤ بمواردها. ويُعتبر الاتساق على صعيد الفئات الست لبرامج منظمة الصحة العالمية، ومسألة اضطلاع مديرتها العامة بمهام الإدارة الاستراتيجية لموارد مرنة، عاملين للنجاح وتعترف الدول الأعضاء بهما على هذا الأساس وتولييهما التقدير. وحدث، بالإضافة إلى ذلك، تحسّن في توسيع قاعدة الجهات المانحة وذلك بفضل الحوارات المنظمة بشأن التمويل بحيث قدمت ٢٠ جهة مانحة نسبة ٧٥,٩٪ من الموارد في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وكان لزيادة الشفافية أيضاً دور أساسي في الحوارات وفي اكتساب ثقة الشركاء والجهات المانحة: فقد أنشأت منظمة الصحة العالمية البوابة الشبكية الخاصة بميزانية البرنامج والتي تقدم (على العنوان <http://extranet.who.int/programmebudget/>) معلومات مفصلة عن برنامج العمل مع بيان جميع عناصر الإنجاز والميزانية، والتمويل المتاح والتمويل المنتظر توافره، والتدفقات المالية، والنتائج المحرزة، والمخصصات المقدمة من مساهمات الجهات المانحة، ومعدلات التنفيذ. وتبين المعلومات التي ترد في البوابة الشبكية أن تنفيذ الأنشطة لم يعد يجري بحسب الجهات المانحة وإنما أصبح يستند إلى برامج تتسم بالأولوية تضعها الدول الأعضاء. وقدم الزميلان من منظمة الصحة العالمية عرضاً بصرياً عن البوابة الشبكية.

وموجز القول هو أن العناصر الرئيسية لنجاح الحوار المنظم في منظمة الصحة العالمية تتمثل في ما يلي:

- إقرار الميزانية المتكاملة،
- تعيين حدود قصوى لسقف الميزانية فيما يخص الفئات الست من البرامج، مع وجود استثناءات لحالات الطوارئ والبرامج الخاصة،
- الترخيص للمديرة العامة للمنظمة باستخدام مخصصات في شكل "أرصدة مرنة"،
- تؤول جمعية الصحة العالمية المسؤولة عن كامل الميزانية، وإشراك الجهات المانحة أيضاً في تحمّل المسؤولية المزدوجة عما يتعلق بالمساهمات الطوعية،
- إجراء عمليات الحوار المنظم بشأن التمويل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قبل ابتداء فترة العامين،
- تطبيق مبادئ الحوار بشأن التمويل،
- الاستخدام الاستراتيجي لموارد مرنة وتعزيز المساءلة وتقديم التقارير والشفافية.

وقد كان التخطيط للحوار بشأن التمويل عملية استغرقت وقتاً طويلاً وبدأت بمناقشات غير رسمية تتوجت بجلسات للحوار بشأن التمويل لم تكن تمثل اجتماعات للهيئات الإدارية، وإنما كانت اجتماعات مفتوحة لجميع الجهات المعنية، بما فيها أطراف فاعلة غير حكومية.

٢ - المناقشة واستفسارات المجلس

تناول ممثلو إحدى وعشرين دولة عضواً الكلمة، وأعرب المشاركون عن تقديرهم للعرض المسهب الذي قدمه المسؤولون من منظمة الصحة العالمية ولنجاح هذه المنظمة في إجراء حوار منظم بشأن التمويل. وشددت عدة دول أعضاء على أهمية نهج الحوار المنظم بشأن التمويل من أجل تأمين الشفافية بخصوص جميع تدفقات الموارد التي تتاح للوثيقة م/٥، ومن أجل تحقيق الاتساق على نحو أفضل، ووضع الأولويات، وتحسين تمكين اليونسكو من العمل في إطار تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتكوين فهم أفضل للاحتياجات، والحصول على تعهدات لسنوات متعددة، وبناء الثقة لدى الجهات المانحة، وتيسير عمليات صنع القرار.

وقال ممثل إحدى الدول الأعضاء إن إطار الميزانية المتكاملة يمثل الخطوة المنطقية التالية في سياق الجهود الجارية التي تبذلها اليونسكو من أجل الجمع بين موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية. ووافقت عدة دول أعضاء على أنه ينبغي لليونسكو أن تعد إطاراً متكاملًا للميزانية. وتساءلت إحدى الدول الأعضاء عما جعل اليونسكو تتأخر في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأوضحت بعض الدول الأعضاء أن نهج الحوار المنظم بشأن التمويل يعد وسيلة إيجابية للمضي قدماً في العمل، إلا أنه ينبغي لليونسكو أن تحدد بذاتها وتيرة عملها بهذا النهج. وذكرت إحدى الدول الأعضاء أن الأمر سابق للأوان. وأشارت عدة دول أعضاء إلى أنه لا يوجد نهج "معياري" وأن نموذج عمل منظمة الصحة العالمية يختلف عن نموذج عمل اليونسكو التي تتسم مهامها بتعدد التخصصات.

وطُرحت عدة أسئلة عن الصعوبات التي تنطوي عليها عملية الإصلاح وعن تأثيرها بالنسبة إلى الدول الأعضاء ذاتها، وإلى الأمانة والجهات المانحة، وعن كيفية التصدي لحالات المقاومة. وطلبت بعض الدول الأعضاء الحصول على تفاصيل إضافية عن توقعات منظمة الصحة العالمية بشأن انخفاض التمويل في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وعن تكاليف وآجال إقامة البوابة الشبكية وإمكانيات الولوج إليها والاطلاع عليها من جانب جميع الأطراف المعنية.

وكانت الدول الأعضاء مهتمة أيضاً بالحصول على معلومات عن كيفية الحد من انعدام الثبات في التمويل الخارج عن الميزانية، وعن كيفية توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة، وكيفية معالجة جوانب الاختلاف في دورات ميزانيات شركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن قلقها بشأن إمكانية استمرار الجهات المانحة في تخصيص الاعتمادات وفقاً لأولويات هذه الجهات ولحرصها على ضمان بروز ذلك للعيان. وطلبت المشورة بشأن الخطوات العملية التي ينبغي أن تتبعها اليونسكو من الآن فصاعداً من أجل الشروع في العملية.

٣ - ردود منظمة الصحة العالمية والأمانة على الاستفسارات

ذُكر ممثلاً منظمة الصحة العالمية بأن عمليات الحوار بشأن التمويل كانت بمثابة 'رحلة' تتخللها تغيرات واسعة النطاق تُجرى في داخل منظمة. وأشاروا إلى أن نموذج عمل منظمة الصحة العالمية هو في الواقع مشابه جداً لنموذج عمل اليونيسكو. فإن منظمة الصحة العالمية تضطلع بدور تقنيي وتمتع بولاية واسعة النطاق تشمل أموراً تتدرج بين وضع المعايير بشأن منتجات كيميائية وبين التصدي لوباء إيبولا.

وجرى عرض أبرز الصعوبات التي اعترضت نموذج عمل منظمة الصحة العالمية والظروف التي أدت إلى بُحاحه. فقد كان من الضروري بناء الثقة لدى الدول الأعضاء المانحة وغير المانحة، وكان نهج العمل الشامل للجميع عاملاً أساسياً في عملية بناء الثقة والحوار. وكان أيضاً لا بد من قبول وفهم التغيير على الصعيد الثقافي والاعتراف بضرورة وجود مرحلة انتقالية. وكان من الأساسي فضلاً عن ذلك فهم أن فكرة الميزانية المتكاملة لا تقتصر على المساهمات الطوعية والاشتراكات المقررة، وإنما تتعلق بوضع أولويات يتم تمويلها بصرف النظر عن مصادر التمويل. ومن هذا المنطلق، فإنه لا أهمية 'للون المال' في نطاق إطار الميزانية المتكاملة وفي سياق الحوار الاستراتيجي بشأن التمويل.

وتمثلت إحدى أكبر الصعوبات في وجود مقاومة للتغيير من جانب الأمانة، لأنه تعين عليها أن تتعلم العمل ضمن نطاق ميزانية محددة لكل برنامج، وأنه لم يعد بإمكانها الحصول على موارد مخصصة تتجاوز سقف الميزانية المقررة. ويعتبر وجود قيادة قوية أمراً أساسياً في هذا الصدد. ومن جهة أخرى، فإن الموارد تكون مضمونة في حدود سقف يتم تحديده وفقاً لفئة النشاط وللبرامج المعنية، وذلك حتى في حالة عدم النجاح في جمع الأموال اللازمة عن طريق التبرعات.

وأشير إلى أن من المهم أيضاً أن يتم الحصول على موافقة الجهات المانحة، مع مراعاة أولوياتها والدورات الإدارية لعملها بالإضافة إلى مراعاة أولويات المنظمة. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل التمويل المرن والتنسيق السليم من جانب الجهة المانحة.

وقدم ممثلاً منظمة الصحة العالمية كذلك مشورة بشأن مختلف الخطوات والظروف التي تكتنف تطبيق نهج الحوار المنظم بشأن التمويل. وقالوا إن من المهم في الدرجة الأولى أن يتم الاتفاق على الجدول الزمني للعمل في سبيل المضي قدماً، وأن يتم التخطيط للخطوات التي ينبغي اتخاذها. وإن النهج المعتمد ينبغي أن يكون واقعياً وأن يطبق بوتيرة تصاعدية. وينبغي أن تناقش الدول الأعضاء مسألة تحديد الأولويات وأن تبث في ما ينبغي أن يتم عرضه ضمن نطاق الإطار المتكامل للبرنامج والميزانية، وما ينبغي عرضه خارج هذا الإطار، مثل الأنشطة المتعلقة بفعاليات محددة.

وأشير إلى أنه لا بد من وجود ميزانية متكاملة، وأن من الأساسي الترخيص للمديرة العامة بتخصيص موارد مرنة (الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية الأساسية والدخل المستحصل من استرداد تكاليف دعم البرنامج)، وإلا فإن الأمانة ستكون مقيدة الأيدي في معالجة حالات النقص في التمويل. وأشير أيضاً إلى أن المديرة العامة تحظى بمرونة في استخدام مبالغ في حدود ٥٪ من الحدود القصوى لميزانيات كل فئة من فئات البرامج، غير أنها تحظى بمرونة تامة في

تحديد مصادر التمويل التي يتعين استخدامها لتحقيق الهدف المنشود. وأشار كذلك إلى أنه ينبغي تعديل نص قرار فتح الاعتمادات المالية الذي يعتمده المؤتمر العام، وذلك تمهيداً للقيام بعدئذ بتنظيم الحوارات بشأن التمويل.

وتطرق ممثلاً منظمة الصحة العالمية إلى أسئلة محددة أخرى طرحتها الدول الأعضاء. فأشير إلى أن المساهمات يمكن، من وجهة نظر الجهات المانحة، أن تظل مخصصة بشكل محدد الغرض ما دامت متسقة مع البرنامج الذي وافقت عليه الدول الأعضاء وما دامت تندرج في حدود المبالغ القصوى للميزانيات المقررة. وأن ثلثي التمويل الذي تنتفع به منظمة الصحة العالمية يتكون من اعتمادات مخصصة بشكل محدد الغرض بقدر كبير. وأن موضع الصعوبة يكمن في بناء الثقة لدى الجهات المقدمة للمساهمات من أجل أن تواصل تقديم التمويل مع الالتزام بالميزانية المعتمدة. وفي نهاية المطاف، فإن توجيه عمل المنظمة يظل أقل خضوعاً للجهات المانحة. ودُكر أنه لأغراض قابلية التنبؤ بشأن المبالغ وتأمين الاتساق، دُعيت الجهات المانحة إلى الارتباط بتعهدات لسنوات متعددة. أما الاختلافات الموجودة بين دورات الميزانيات، فيمكن التكيف معها. وفي الحالات التي لا تسمح فيها الظروف الإدارية والقانونية لبعض الجهات المانحة بالارتباط بتعهدات لسنوات متعددة، أعدت منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع الجهات المانحة المعنية توقعات مستقلة عن موافقات البرلمان وتتيح منظوراً طويل الأجل. غير أن من الواضح، من ناحية أخرى، أن ثمة حاجة إلى وجود أموال ودائع وترتيبات خاصة، إضافة إلى أنه ينبغي بناء الميزانية مع مراعاة التمييز بين العناصر الأساسية ومخصصات الدعم.

وأشير إلى أن إعداد البوابة الشبكية لم يستغرق وقتاً طويلاً ولم يكن باهض التكلفة (حوالي ٢٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي)، وعرضت منظمة الصحة العالمية أن يتم التشارك في استخدام هذه التكنولوجيا التي كانت قد أخذتها بصورة جزئية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهي تكنولوجيا مفتوحة المصدر. ومع ذلك، فإن قسطاً كبيراً من العمل يعتمد على ما إذا كانت الأرقام التي يتم تزويد البوابة الشبكية بها متوافرة فعلاً أو غير متوافرة في اليونسكو في شكل إلكتروني. وقيل إن بالإمكان الاضطلاع في البداية بإعداد نسخة مخففة من البوابة الشبكية على أن يتم تطويرها لاحقاً. وأشار كذلك إلى أن البوابة الشبكية متاحة لانتفاع الجميع بها ويجري تحديث محتوياتها كل ثلاثة أشهر، وأن منظمة الصحة العالمية تُجري مشاورات عن طريق الإنترنت على عدة مراحل خلال عملية الحوار المنظم بشأن التمويل وذلك لمواكبة العملية.

ومن أجل الحد من عدم الثبات في التمويل، حرصت منظمة الصحة العالمية على ضمان اضطلاع الجهات المانحة بالتعويض عن التزامات بعضها البعض فيما يتعلق بالبرامج ذات الأولوية، وعلى ضمان تقديم مساهمات مقررّة مرنة لدعم التوصل إلى توافر الرصيد اللازم. ولا تمثل الموارد المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ سوى نسبة ٢٠٪ من الموارد اللازمة، وتبذل منظمة الصحة العالمية جهوداً لتحسين هذه النسبة بغية القيام على وجه الخصوص بمواجهة التغير في أولويات الجهات المانحة من شمال أوروبا خلال السنوات المقبلة.

وواصلت المديرية العامة التشديد على أن الحوار المنظم بشأن التمويل يمثل إلى حد كبير مجهوداً مشتركاً مع الدول الأعضاء ويتطلب توافر إرادة سياسية. وأوضحت أن فريق كبار الموظفين الإداريين في اليونسكو مستعد بكامله للعمل في هذا السبيل وسوف يعمل مع الوكالات الشقيقة لليونسكو من أجل الاستناد إلى أفضل الأفكار في هذا الصدد. ودُكرت

المديرة العامة بأن اليونسكو قد اعتمدت بالفعل عدداً كبيراً من الأدوات الضرورية، بما فيها نهج الميزنة القائمة على النتائج، وأن البرنامج الإضافي التكميلي يشتمل على عملية تحديد الأهداف. ولاحظت أن العلاقات مع الجهات المانحة تتطور في اتجاه إيجابي، ومن الأمثلة على ذلك الاتفاقات الكبيرة مع السويد أو برنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع. وذكرت أن البوابة الشبكية الخاصة بالشفافية قد أنشئت في عام ٢٠١٤ وفقاً لمعايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة، وأوضحت أن من الضروري الاستثمار بقدر أكبر في هذه البوابة الشبكية. وشددت في الختام على ضرورة صياغة قرار محكم عن كيفية مواصلة العمل في هذا الشأن.

وأضاف نائب مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي أن النقاش قد سلط الضوء بشكل واضح على أهمية التغيير الثقافي على صعيد الإدارة و ضرورة بناء الثقة بوصفهما العاملين الرئيسيين للنجاح في توجيه الحوار المنظم بشأن التمويل، وأنه لا بد من التخطيط لمرحلة انتقالية. وأشار إلى أن اليونسكو ستواصل التشاور مع منظمة الصحة العالمية ووكالات أخرى.

وأوضح أن هناك بعض الفروق بين اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للدور التقني لليونسكو. وأشار إلى أنه ينبغي تحديد معالم النهج بشكل مفصل، وأنه ينبغي أن تحدد اليونسكو بذاتها وتيرة عملها في هذا الصدد. وينبغي إجراء مناقشات بشأن النطاق وتخصيص الاعتمادات والتوقيت في إجراء الحوارات بشأن التمويل. وأن من الجوهرى أن توجد ميزانية متكاملة. وينبغي مواصلة العمل في إعداد أدوات ونظم، وخصوصاً ما يتعلق منها بالميزانية المتكاملة والشفافية. ولاحظ أن اليونسكو ماضية بالفعل في المسار الصحيح وأنها تتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء بشأن قرار معدل يتناول شواغل هذه الدول.

ثالثاً – العرض الذي قدمته الأمانة عن قابلية الشبكة الميدانية للاستمرار في ظل خطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار:

١ - مقدمة ممثل المديرية العامة

قدمت المديرية العامة هذا البند في سياق كلمتها بشأن البند ٢ من جدول الأعمال التي شددت فيها على ضرورة الاستراتيجية المطلقة للحضور الميداني لليونسكو، ولا سيما في ظروف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتطلب من اليونسكو أن تطوّر استراتيجيتها وبرامجها وأنشطتها لدعم الدول الأعضاء في التنفيذ الفعال والمنظم لأهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للوثيقة ٣٩/م٥. وأوضحت أنه من أجل النجاح في تحقيق هذا الهدف، ينبغي إقامة بنية ميدانية تنفيذية أكثر اتساقاً ومتانة وتتسم بالجدوى البرنامجية وقدرات تنفيذية، وذلك من خلال عملية تشاورية تقوم على مراحل على النحو المبين في الوثيقة ١٩٩ م/ت/٥، الجزء الثاني (جيم). وأشارت إلى أن المجلس التنفيذي مدعو إلى توفير توجيه بشأن السبيل إلى المضي قدماً في هذا الصدد.

وقدم ممثل المديرية العامة، السيد أكسل بلاث، مدير قسم دعم وتنسيق العمل الميداني، مزيداً من المعلومات عن مضمون الوثيقة والغرض منها، وسلط الضوء على واقع أن الوثيقة تتجاوز حدود المعلومات الوقائية عن الأداء الميداني في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إذ إنها تعرض ملامح عملية تطلعية تفضي إلى صياغة اقتراح ملموس بشأن بنية ميدانية تنفيذية أكثر اتساقاً ومتانة وتتسم بالجدوى البرنامجية وبقدرات تنفيذية. وأضاف أن الوثيقة تعرض جوانب النقص والصعوبات التي تواجهها الشبكة الميدانية التي تم إصلاحها في أفريقيا والمكاتب الموجودة في مناطق أخرى، وتشمل هذه الجوانب والصعوبات ما يلي:

- (١) كثرة عدد الأولويات التي تُعتبر استراتيجية؛
- (٢) عدم كفاية الحد الأدنى اللازم من الموظفين المختصين في مجالات جوهرية من مجالات الخبرة؛
- (٣) انخفاض مستوى الميزانية العادية المخصصة لأنشطة البرنامج وعدم كفاية الأموال المتاحة من خارج الميزانية في مكاتب ميدانية عديدة؛
- (٤) محدودية القدرة، في حالات كثيرة، على المشاركة بكفاءة وفعالية في عمليات مختلفة من عمليات الأمم المتحدة، وخصوصاً في الأماكن التي لا يوجد فيها ممثل مقيم لليونسكو.

ولكن، بصرف النظر عن الصعوبات، ثمة اتفاق على أن الأهداف الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية تحقيق اللامركزية، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين، تظل صالحة.

وأوضح أن الغرض الأساسي للوثيقة ١٩٩ م/ت/٥، الجزء الثاني (جيم)، هو إشراك الدول الأعضاء والأمانة في عملية جماعية لتصميم شبكة ميدانية تتسم بمزيد من الطابع الاستراتيجي والاستدامة والقدرة التنفيذية.

ومع أن العملية القائمة على مرحلتين والوارد وصفها في الوثيقة سيجري تنفيذها بناء على القرارات التي سيتخذها المجلس التنفيذي بشأنها، فإن الأمانة قد انخرطت بالفعل في نقاشات جوهرية بشأن قابلية الشبكة الميدانية للاستمرار ودور المكاتب الميدانية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إضافة إلى اجتماع رؤساء ومديري جميع المكاتب الميدانية البالغ عددها ٥٣ مكتباً المزمع عقده في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦ والذي يُتَظَر أن يوسع نطاق التفكير الجماعي بشأن هذه المسائل.

٢ - المناقشة واستفسارات المجلس

تناول ممثلو إحدى وعشرين دولة عضواً الكلمة وأعربوا عن تقديرهم لمضمون الوثيقة واعترفوا بأهمية الشبكة الميدانية وأوضحوا أنها لا شك في جدواها. وشددوا على دور المكاتب الميدانية في إبراز صورة اليونسكو للعيان في الدول الأعضاء، وفي تأمين التنفيذ الفعال للبرنامج على المستوى القطري، وفي المشاركة في الأنشطة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، وفي العمل "كأداة" للربط بين المقر والميدان.

واتفق المشاركون على أن الأزمة المالية قد أثرت بصورة سلبية في قدرة الشبكة الميدانية واعترفوا بضرورة زيادة التركيز في تنفيذ البرنامج على مستوى المكاتب الميدانية، وبنطاق عملها في تنفيذ البرنامج، وبضرورة تعزيز قدراتها من حيث الموظفين، بما في ذلك توفير الخبرات المهنية الملائمة، وتحسين التعاون بين الوكالات والعلاقات مع المنظمات غير الحكومية واللجان الوطنية.

وأشير إلى أن الشبكة الميدانية الحالية أنشئت في ظل ظروف لم تعد قائمة وأن مستوى الحضور الميداني لليونسكو هو مستوى متواضع تماماً بالمقارنة مع مستوى حضور وكالات أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة. ويبدو أن المستوى الحالي للتمويل غير كاف ويتطلب تعبئة موارد من خارج الميزانية بصورة أنشطة وإقامة شراكات أنشط مع الجهات المانحة المحتملة وهي شراكات يمكن أن تساهم البلدان المستفيدة في تسييرها.

وجرى تسليط الضوء على أهمية اتساق أنشطة الشبكة الميدانية مع مجمل استراتيجية اليونسكو الخاصة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومع مشروع الوثيقة ٣٩/٥. وأشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة ليست فقط مترابطة فيما بينها على المستوى المواضيعي، وإنما تتطلب أيضاً التعاون فيما بين الوكالات. وينبغي، في هذا الصدد، أن تشارك اليونسكو في أطر مشتركة للتعاون القطري وأن تعمل على اعتماد طرائق مبتكرة للتمويل.

واعترفت الدول الأعضاء بالمكاتب الميدانية وأكدت التزامها بدعم هذه المكاتب من خلال تطبيق أحكام الاتفاقات الحالية المبرمة مع البلدان المضيفة، ومن خلال تقديم مساهمات عينية. وجرى التشديد على الفرصة المتمثلة بقيام السلطات المضيفة بتوفير موظفين محليين للمكاتب الميدانية وذلك كأسلوب فعال لتعزيز قدرات الموارد البشرية بما يتماشى مع الخبرات المحددة الخاصة بالبلد المعني.

وأعرب ممثل إحدى الدول الأعضاء عن تقديره للعرض الذي قُدم عن الصعوبات التي تواجهها الشبكة الميدانية واعتبر ذلك بمثابة فرصة للتغيير. وأشار إلى أن الصعوبات التي تم تحديدها في تنفيذ عملية إصلاح الشبكة الميدانية في أفريقيا قد لا تنطبق على مناطق أخرى.

وفي معرض الإشارة إلى الدروس المستفادة من عملية إصلاح الشبكة الميدانية في أفريقيا، استفسر ممثل إحدى الدول الأعضاء بشأن التوجه المقبل لإدارة أفريقيا وموقعها الجغرافي.

وأشير إلى أن أوضاع النزاع وما بعد النزاع التي تشهدها منطقة الدول العربية تمثل فرصة لليونسكو كي تعزز حضورها وتأثير برنامجها في هذه المنطقة.

واستفسر ممثل إحدى الدول الأعضاء عن مسؤوليات المكتب الإقليمي للعلوم والثقافة في البندقية ومهامه ونطاق عمله على المستوى القطري في المستقبل.

وطُرحت استفسارات بشأن مضمون المنطق الإجمالي للعمل وعملية الاختيار فيما يتعلق بالأنشطة التي سيجري الاستمرار فيها أو إيقافها. وطلبت إيضاحات عن فرص محددة تتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل.

ورأت دولة عضو أن إعادة تصميم الشبكة الميدانية وتأمين الشكل الأمثل للبنى يمثلان أولويتين رئيسيتين في ثوابت العمل لضمان قابلية الشبكة الميدانية للاستمرار، وأنه ينبغي إدراج بحث هاتين المسألتين في المرحلة الأولى من العملية التشاورية المقترحة.

٣ - رد الأمانة على الاستفسارات

أعرب مدير قسم دعم وتنسيق العمل الميداني عن شكره إلى الدول الأعضاء على ملاحظاتها البناءة واعترافها بأهمية الشبكة الميدانية. واعترف بأن القيود المالية تمنع الشبكة من العمل بشكل مجد بالقدر الكافي في أداء مهامها الميدانية، إلا أنه حذر قائلاً إن كفاية أداء الشبكة لا يمكن أن تقاس فقط على أساس اعتبارات فعالية التكلفة. فينبغي أن توضع القيمة المضافة للشبكة الميدانية أيضاً في الحسبان وذلك من خلال مراعاة المشورة التقنية التي تقدمها في المراحل التمهيديّة، ودورها في بناء القدرات المؤسسية، ودعم عمليات الإصلاح الوطنية، وفي الترويج ووضع المعايير التقنية، وإبراز صورة اليونسكو للعيان.

وأوضح أن ثمة حاجة معترفاً بها لوجود قدرة معززة على مستوى الميدان تيسر التعاون الفعال مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وذلك من أجل المشاركة بقدر أكبر في تنفيذ عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغير ذلك من العمليات المشتركة للأمم المتحدة.

وذكر أن الوضع العالمي الراهن لا يساعد في إقامة شبكة ميدانية مستقرة ودائمة. فينبغي أن تكون هذه الشبكة الميدانية قابلة للتكيف مع الاحتياجات الإنمائية القطرية/الإقليمية.

وأشار إلى أن الأمانة ستضطلع، بعد أن يوافق المجلس التنفيذي على العملية القائمة على مراحل، بترجمة هذه العملية إلى خطة عمل منظمة ترتبط بأجال زمنية محددة، وذلك مع إجراء مبادلات تشاورية دائمة مع الدول الأعضاء خلال هذه العملية.

وذكر أن اليونسكو قامت مؤخراً بتجارب تتعلق بترتيبات ممتازة للتعاون في بلدان متوسطة الدخل وذلك من خلال ترتيبات للتمويل الذاتي (في بيرو والعراق).

وأعربت المديرية العامة عن شكرها إلى الدول الأعضاء على النقاش الهام الذي جرى، وذكّرت بأن المؤتمر العام قد وافق في عام ٢٠١١ على استراتيجية تحقيق اللامركزية وذلك في ظل بيئة مختلفة جداً عن الوضع الحالي على صعيد التمويل. وأوضحت أن الظروف المالية الراهنة لا تيسر تأمين الاستدامة التامة للشبكة الميدانية الحالية، وأن الأمر يستدعي بالتالي إجراء خيارات استراتيجية. وأضافت أنه ينبغي الاعتراف بأن مستوى الحضور الميداني لليونسكو هو أدنى من مستوى

الحضور الميداني لمنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وبأن القدرة الميدانية الحالية لليونسكو قد لا تتيح للمنظمة المشاركة بصورة ملائمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على المستوى القطري. ورأت أن المنظمة ينبغي أن تركز على دعم أقل البلدان نمواً باعتبارها أشد الأطراف احتياجاً وأكثرها عرضة للتأثر.

وأوضحت أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعالج الصعوبات المذكورة في الوثيقة، وأن تقود النقاش بشأن قابلية الشبكة الميدانية للاستمرار، وأن توفر الإرشاد للأمانة وأن تزودها بتوصيات بشأن السبيل إلى المضي قدماً. وأن تقدم الدول الأعضاء للدعم في تعزيز القابلية المالية للشبكة الميدانية على الاستمرار هو مسألة جوهرية ويمكن أن يُعتبر ليس فقط دعماً مالياً مباشراً للمكاتب الميدانية، بل وكذلك شكلاً لمناصرة التكامل في بنية اليونسكو ولتيسير إدراج اليونسكو في الشراكات القطرية والعالمية.

رابعاً - العرض الذي قدمته الأمانة عن التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج

١ - مقدمة ممثل المديرية العامة

ذُكر الموظف المسؤول في مكتب التخطيط الاستراتيجي بأن التقرير الاستراتيجي الأول الخاص بالنتائج كان عنصراً رئيسياً من عناصر النموذج الجديد لعرض التقارير الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الماضية. إذ يوفر تحليلاً واستعراضاً رفيعي المستوى لنتائج اليونسكو على مدى فترة العامين الماضية. وتتولى البرامج الرئيسية الخمسة ومكتب اليونسكو للإحصاء إعداد هذا التقرير بالتشاور مع المكاتب الميدانية والمعاهد وبإسهام بعض المرافق المركزية (إدارة أفريقيا، وقسم المساواة بين الجنسين، ومرفق الإشراف الداخلي، ومكتب التخطيط الاستراتيجي)؛ وأثبت هذا التقرير جدواه في اقتراح الخطوات المقبلة عن طريق تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز تنفيذ البرنامج فيها أو تحسينه أو تكييفه معها. ويستند التقييم الاستراتيجي إلى عمليات التقييم الذاتية والمعلومات المستمدة من تقارير مراجعة الحسابات وتقييم الأداء وغيرها من المصادر المستقلة. وعملاً بقرار المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين بعد المائة، يشمل التقرير تقييماً لمجاور العمل ونتائجها المنشودة وجدولاً يبيّن أداء البرامج وفقاً لعدة معايير.

٢ - المناقشة واستفسارات المجلس

أثنت الدول الأعضاء على جودة التقرير الذي اعتمدت نهماً استشرافياً وقدم معلومات قيمة عن تأثير أنشطة اليونسكو على العالم الخارجي وراعى نتائج تقارير التقييم الذاتية والخارجية في تحديد الخطوات المقبلة. وأقرت بالصعوبات التي يطرحها غياب تقييم حديث لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية وقطاع الاتصال والمعلومات. وأعربت عدة دول أعضاء عن تقديرها للنقاط الهامة التي ركز عليها التقرير متسائلة عن مدى استناد الاستبيان بشأن إعداد الوثيقة ٣٩/م/٥ وعملية إعداد الوثيقة ٣٩/م/٥ إلى هذه النقاط الهامة.

ورأت دولتان عضوان أنه ينبغي تعزيز النهج الاستشراقي في جميع البرامج نظراً إلى ضرورة ترقب التطورات والتوجهات المقبلة في جميع مجالات اختصاص اليونسكو. واقترح تحسين التقرير عن طريق إدراج جزء منفصل يوضح إسهام الأنشطة المشتركة بين القطاعات في الموضوعات المستعرضة مثل السلام والمساواة بين الجنسين. وأشار أيضاً إلى إمكانية تحسين التقرير عن طريق تنسيق المنهجية المتبعة في مختلف القطاعات.

وفيما يخص قطاع التربية، أشارت بضع دول أعضاء إلى الأداء المتوسط الذي تم تحقيقه في مجالات تتسم بدرجة عالية من الأولوية، مثل القرائية والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمعلمين، من حيث القدرة على تنفيذ الأنشطة واستدامتها. وتساءلت هذه الدول الأعضاء عن التدابير التصحيحية الواجب اتخاذها لتحسين الدعم المقدم في تنفيذ برامج اليونسكو في هذه المجالات. وأشار إلى أن التخطيط المقبل للبرنامج بالاستناد إلى النتائج المقدمة في التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج، ينبغي أن يولي الاهتمام الواجب للدور الرئيسي للتعليم في مكافحة العنف والتطرف. وفيما يخص العلوم الطبيعية، ضربت إحدى الدول الأعضاء مثال الهندسة وتساءلت عن مدى مصداقية بعض البيانات المدلى بها التي لم تتطابق مع العلامات الواردة في جدول التقييم. وتعلق سؤال إضافي بقدرة العمل المشترك بين قطاعي العلوم الطبيعية والتربية على تعزيز القدرات من أجل تنفيذ البرنامج في بعض المجالات مثل سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وعلاوة على ذلك، أقرت دولتان عضوان بضرورة تبسيط آليات الإدارة الخاصة بالاتفاقيات الثقافية وتحديد المجالات ذات الأولوية والتركيز عليها من أجل تعزيز القدرة على تنفيذ البرنامج. وأوصت الدول الأعضاء بلفت انتباه الفريق العامل المعني بالحوكمة إلى هذه المسألة.

٣ - رد الأمانة على الاستفسارات

شكر الموظف المسؤول في مكتب التخطيط الاستراتيجي الدول الأعضاء على التقدير الذي أبدته للتقرير الجديد وعلى اقتراحاتها القيمة لتحسينه. وشدد على أن إعداد الوثيقة ٣٩/٥ (٢٠١٨-٢٠٢١) عملية تشاركية ومتعددة المراحل. وكانت إحدى مراحلها التمهيديّة تكمن في مناقشات المؤتمر العام الذي وافق في دورته الماضية على أن تسهم اليونسكو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولعل التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج، الذي قدّم تقييماً جوهرياً لفترة العامين السابقة وحدد التحديات خلال هذه الفترة، نقطة انطلاق جيدة للتواصل مع الدول الأعضاء بشأن تحديد صيغة الوثيقة ٣٩/٥ ومناقشتها من حيث تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق عمليات تشاورية منها توزيع استبيانات وإجراء المناقشات.

وفيما يخص المسائل المتعلقة بالتربية، أكد مساعد المدير العام للتربية للدول الأعضاء أن قطاع التربية شرع في اتخاذ تدابير لتحسين استدامة الأنشطة المنقّدة في المجالات ذات الأولوية. وشدد بخاصة على أن قدرة اليونسكو على التنفيذ في مجال القرائية ستيسّر عن طريق سبل ابتكارية لاكتساب مهارات القرائية من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبفضل نهج ثنائي يجمع بين القرائية وتنمية المهارات. وشدد مساعد المدير العام للتربية أيضاً على أن درء التطرف العنيف عن طريق التعليم لا يزال مجالاً بارزاً من مجالات عمل البرنامج الرئيسي الأول في إطار تعليم المواطنة العالمية.

وفيما يخص العلوم الطبيعية، ذكّرت مساعدة المديرة العامة للعلوم الطبيعية بأن الدول الأعضاء لم تصنف الهدف المنشود ١ من البرنامج الرئيسي الثاني كأحد الأولويات العليا لها وإنما التمسّت إرشاد اليونسكو في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وطلبت من الدول الأعضاء إسداء المشورة اللازمة بشأن سبل معالجة هذه المسألة. وفيما يخص العمل المشترك مع قطاع التربية في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات المدرج في نطاق الهدف المنشود ٢ من البرنامج الرئيسي الثاني، أوضحت مساعدة المديرة العامة أنها شرعت في إجراء استعراض شامل، بالتعاون مع مساعد المديرة العامة للتربية وبمشاركة المركز الدولي للفيزياء النظرية والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية وغيرهما من الشركاء، بغية تحديد مواضع تحقيق التأزر الممكنة.

سيُعقد الاجتماع المقبل في الفترة الفاصلة بين دورتين

يوم الجمعة ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٦

ANNEX

QUESTIONS SUBMITTED BY ELECTORAL GROUP

- Bearing in mind that the purpose of our field office (FO) network is to ensure the efficient execution of the regular programme, could you please provide information relative to the sustainability of the FO network in its current configuration of national, regional, cluster and liaison offices. Also, to what extent do field offices need extrabudgetary funds to supplement the regular budget in order to effectively implement activities that correspond to the priorities established by the General Conference? What do you intend to do, within the current financial constraints, in order to improve the impact of activities at the level of FO?
- Sustainable Development Goals (SDGs) represent a universal, ambitious, sustainable development agenda, an agenda “of the people, by the people and for the people,” which crafted with UNESCO’s active involvement. While appreciating UNESCO’s contribution to the implementation of the SDGs through its work within its competencies namely education, natural sciences, social and human sciences, culture as well as communication and information, it is pivotal for the Member States to be fully aware and informed on its overall structure of implementation within the framework of UNESCO. In this respect, we would like to know if a database or any form of focal reference on the whole picture of UNESCO’s competency areas in supporting the related SDGs accordingly has been established? And to achieve the goals, what are UNESCO’s plans in enhancing the synergy between sectors/programmes for the next 14 years?
- The visibility and impact of UNESCO is very important for its existence especially for African Youth as it touches on their preparation to become enlightened and responsible guarantors of the future of the region and the globe. In this regard, within the context of the Operational Strategy for Youth in Africa, could the Director-General kindly inform us if the Secretariat has succeeded in meeting the target of raising extrabudgetary contributions between 40% and 60% of Regular Programme resources earmarked for youth activities? Are there efforts to elaborate intersectoral extrabudgetary projects, possibly in partnership with other United Nations agencies? What are the challenges and how can we overcome them?
- In the context of the implementation of 38 C/Resolution 14 on the Recommendation concerning Technical and Vocational Education and Training, which requested the Director-General to report to the General Conference at its 40th session on the status of Member States’ implementation of the Recommendation concerning technical and vocational education and training:
 - What effective measures does the Organization envisage taking to support the Arab States region in implementing the following recommendations (paragraphs 2 and 3 of the aforementioned resolution)?

“2. *Recommends* that Member States apply the provisions of the Recommendation concerning Technical and Vocational Education and Training by taking appropriate steps, including whatever legislative or other measures may be required, in conformity with the constitutional practice and governing structures of each State, to give effect within their territories to the principles set forth in the Recommendation;

3. *Also recommends* that Member States bring the Recommendation concerning Technical and Vocational Education and Training to the attention of the authorities and bodies responsible for technical and vocational education and training (TVET) and of other stakeholders concerned with TVET;”
 - Does the Organization envisage organizing awareness-raising and information campaigns for decision-makers, students and their parents so as to rectify the negative image of this type of education in some countries of the region?
 - What mechanisms does UNESCO intend to put in place to promote regional cooperation between the various Arab technical and vocational training establishments?

ANNEXE

QUESTIONS SOUMISES PAR LE GROUPE ÉLECTORAL

- Puisque la mission de notre dispositif hors Siège consiste à assurer l'exécution efficace du Programme ordinaire, pourriez-vous fournir des informations concernant sa viabilité dans sa configuration actuelle de bureaux nationaux, régionaux, multipays et de liaison ? Par ailleurs, de quelle quantité de fonds extrabudgétaires le dispositif hors Siège a-t-il besoin pour compléter le budget ordinaire afin de mettre en œuvre efficacement les activités correspondant aux priorités fixées par la Conférence générale ? Que prévoyez-vous de faire, dans le cadre des contraintes financières actuelles, pour améliorer l'impact des activités au niveau du dispositif hors Siège ?
- Les Objectifs de développement durable (ODD) forment un programme de développement durable, universel et ambitieux, un programme « du peuple, par le peuple et pour le peuple », conçu avec la participation active de l'UNESCO. Tout en saluant la contribution de l'UNESCO à la mise en œuvre des ODD par le biais de ses activités dans son champ de compétences, à savoir l'éducation, les sciences exactes et naturelles, les sciences sociales et humaines, la culture ainsi que la communication et l'information, il est essentiel que les États membres aient pleinement conscience et connaissance de leur structure globale de mise en œuvre dans le cadre de l'Organisation. À cet égard, nous aimerions savoir s'il a été créé une base de données ou toute forme de point de référence sur l'ensemble des domaines de compétence de l'UNESCO à l'appui des ODD correspondants. Pour atteindre les objectifs, que prévoit l'UNESCO afin d'améliorer la synergie entre les secteurs/programmes pour les 14 prochaines années ?
- La visibilité et l'impact de l'UNESCO sont très importants pour son existence, en particulier pour les jeunes Africains, étant donné qu'elle contribue à les préparer à devenir des garants éclairés et responsables de l'avenir de la région et du monde entier. À cet égard, dans le cadre de la Stratégie opérationnelle pour la jeunesse en Afrique, la Directrice générale pourrait-elle nous indiquer si le Secrétariat a réussi à atteindre la cible qui consistait à collecter, sous forme de contributions extrabudgétaires, de 40 % à 60 % du volume des ressources du Programme ordinaire réservées aux activités en faveur de la jeunesse ? Des efforts sont-ils faits pour élaborer des projets extrabudgétaires intersectoriels, éventuellement en partenariat avec d'autres agences des Nations Unies ? Quels sont les défis et comment pouvons-nous les surmonter ?
- Qu'elles sont les mesures effectives que l'organisation envisage de prendre pour accompagner la région arabe dans la mise en œuvre des recommandations suivantes (paragraphe 2 et 3 de la résolution susmentionnée) ? :
 - « 2. *Recommande* aux États membres d'appliquer les dispositions de la présente Recommandation concernant l'enseignement et la formation techniques et professionnels en prenant les mesures appropriées, y compris toutes mesures d'ordre législatif ou autre qui pourraient être nécessaires, conformément à la pratique constitutionnelle et aux structures de gouvernance de chacun d'eux, afin de donner effet, sur leurs territoires respectifs, aux principes énoncés dans cette Recommandation ;
 - 3. *Recommande également* aux États membres de porter la Recommandation concernant l'enseignement et la formation techniques et professionnels à l'attention des autorités et organismes en charge de l'enseignement et de la formation techniques et professionnels (EFTP), ainsi que des autres acteurs concernés. »
- Est-ce que l'organisation envisage d'organiser des campagnes de sensibilisation et d'information au profit des décideurs, des étudiants et de leurs parents afin de corriger l'image négative répandue dans certains pays de la région au sujet de ce type d'enseignement ?

- Quels sont les mécanismes que l'UNESCO entend mettre en place pour promouvoir la coopération régionale entre les différentes institutions de formation professionnelle et technique arabes ?